

عبدالرحمن آل ثاني يحذر السعوديين: هذه عواقب التصعيد العسكري مع قطر

أكد وزير الخارجية القطري، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، أن "قطر لن تمثل لأي مطلب ينتهك القانون الدولي، ولن تمثل أيضاً لأي إجراء يقتصر عليها وحدها، داعياً إلى حل يشمل الجميع".

وفي تصريحات للقناة الأولى الفرنسية، نقلتها صحيفة الشرق القطرية، جدد الوزير القطري، محمد بن عبدالرحمن، رفض بلاده لكافة اتهامات دول الحصار بدعم الإرهاب والمنظمات الجهادية في سوريا وليبيا. وقال إن "قطر تعمل كل ما بوسعها لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، ولكن على السعودية والإمارات ألا تعطينا دروساً، لأن لديهم مواطنين متهمين بأنهم متورطون في الإرهاب وتمويله".

وحول توقعه وصول الأزمة إلى التصعيد العسكري قال الوزير القطري، بأنه "لا يمكن حل أي أزمة من خلال المواجهة، بل عبر الجلوس إلى طاولة النقاش، كما يجب أن يكون الحوار بناء على أسس واضحة. ولكن لو تكلمتم عن فرضية النزاع المسلح، فيجب على السعوديين أن يعلموا بأن أي تصعيد عسكري جديد سيكلف المنطقة عواقب باهظة للغاية".

وتفاقت الأزمة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، في الـ 5 من الشهر الماضي، وقطعت هذه الدول علاقاتها كافة مع قطر وفرضت عليها سلسلة من الإجراءات العقابية، وقدمت، عبر الوسيط الكويتي، قائمة مطالب وشروط من 13 بنداً، لتنفيذها مقابل عودة العلاقات إلى طبيعتها، إلا أن قطر رفضت تلك المطالب، وقالت إنها "غير واقعية".

المصدر: سبوتنيك